

الكندري طالب بسرعة إعلان الحكومة أو استجواب رئيس الوزراء اتفاق نيابي على احترام الأحكام القضائية وتباين حول العقوبة واستعجال «العفو العام»

بدر السهيل

وقد قال النائب د. جعفر الحريش بعد صدور حكم المحكمة: الحمد لله على كل حال، لأن أكون في السجن خيرا لي من أن أكون نائبا مرتشيا أو خائنا للامانة.

وأضاف د. الحريش: عدت من السفر قبل يومين كي أكون متواجدا أثناء الحكم ومتجه الآن لتسليم نفسي مع أبناء الكويت، وعزائي لأبنائي ولوالدتي وأهلي أنني لم أذهب للسجن راشيا أو سارقا أو خائنا وإنما حفظت الأمانة قدر الاستطاعة، حفظ الله الكويت وأهلها من كل سوء.

كما أعلن النائب د. وليد الطبطبائي عن تسليم نفسه لتنفيذ الحكم عليه بالسجن 7 سنوات مع الشغل بقضية دخول المجلس، قائلا: اسلم نفسي لتنفيذ الحكم بالسجن 7 سنوات وقلبي يحترق على أهلكنا في الغوطة الشرقية الذين يعيشون تحت الحصار والجوع وتحت القصف والدمار.

من جانبه، قال النائب د. عادل الدمخي: في مثل هذه الظروف التي تمر بها الكويت نحن بحاجة إلى وحدة البلد واستقراره، وفي ظل هذه الأحكام القضائية فيما يخص قضية دخول المجلس فنحن بحاجة إلى الحكمة في معالجة الأمور والتواصل بين القيادة السياسية والشعب، من يملك قرار العفو هو صاحب السمو وهو باذن الله سيكون وكما كان صمام الأمان لنا بعد الله.

وأضاف د. الدمخي: كنت أنا شخصيا أول من تكلم مع صاحب السمو الأمير بعد نجاحي في الانتخابات في قضية العفو وطي صفحة الماضي، وكان رد سموه جميلا أمام عدد من النواب ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، وبحمد الله تبنت قانون العفو العام وقدمته للمجلس ولكن لم يزل الأغلبية بالتصويت، ولن أقف الأمل في إقرار هذا القانون وسأظل أسمى وفيا لبلدي واستقراره.

وأيد النائب طلال الجلال المطالبة بعفو عام قائلا: نضم صوتنا إلى المطالبين بوضع «عفو عام» ليكون أولوية قصوى.

وكذلك النائب ثامر السويط الذي ذهب أيضا إلى ضرورة العفو العام قائلا: لا خير في كراسينا إن لم يتصدر موضوع العفو العام أولوياتنا في مجلس الأمة.

من جهته، قال النائب ناصر الدوسري: الأحكام الصادرة بحق 70 من شباب الكويت ونوابها الحاليين والسابقين قاسية ومؤلمة، وهذا ما يدفعنا لوضع العفو العام كأولوية لنا كنواب في مجلس الأمة، فما يجري حولنا من مخاطر اقليمية يستوجب رص الصفوف وتوحيدها وحماية الكويت بكل السبل.

في السياق ذاته، أكد النائب رياض العبدساني على ثقته في القضاء الكويتي العادل، وقال خلال مؤتمر صحافي أقامه أمس في مجلس الأمة: لا تجوز الشماتة في النواب أو المواطنين الذين صدرت ضدهم أحكام قضائية في قضية دخول المجلس، ويجب على المحامين اتخاذ إجراءات بوقف النفاذ باعتباره ليس حكما نهائيا.

هذا، وأكد النائب خالد العتيبي على مضييه قدما نحو تمرير وإقرار قانون العفو العام عن المدانين في قضايا سياسية.

وقال العتيبي: الشماتة بسجن

زملاء لنا وشباب كويتيين من جميع اطراف المجتمع ليس الفروسية ولا هو من الرجولة، معتبرا هذا الموقف فجورا بالخصوصية ليست صفة محمودة، مؤكدا على أن أضعف الإيمان في هذه الظروف هو الصمت والتهدئة ولكن البعض لا يريد إلا أن يزيد النار حطبا ويؤجج الأوضاع.

وطالب النائب حمدان العازمي بعفو عام على المحكومين قائلا: نظرا للاوضاع الإقليمية حولنا وحالة التشنج التي تشهدها الساحة السياسية، نطالب بعفو عام يشمل جميع المحكومين في قضايا سياسية وقضايا الرأي.

في السياق نفسه، قال النائب محمد الدال: وفقا للدستور والقانون لا يحق لوزارة الداخلية القبض على أعضاء مجلس الأمة إلا بعد رفع الحصانة أو القيام بإجراءات إسقاط العضوية.

وأضاف الدال: بعد حكم أول درجة بالبراءة في قضية دخول مجلس الأمة، صدرت اليوم (امس) أحكام قاسية من محكمة الاستئناف ضد عدد كبير من أبناء الوطن، وقد قلنا سابقا ونقول اليوم: نحن بأمس الحاجة إلى طي صفحة الماضي والبدء بصفحة جديدة، فالبلد بحاجة إلى دعم الجبهة الداخلية وتوحيد الصفوف لمواجهة الاخطار.

من جهته، قال النائب مبارك الحرفرف: الأحكام القاسية الصادرة في قضية دخول المجلس كانت صامدة للجميع، خصوصا أن البراءة هي الحكم الذي كان يستحقه الشباب الوطني الذي لم يخن وطنه ولم يهين ثرواته وإنما كان هدفه رسالة رمزية تكررت في أغلب ديموقراطيات العالم، مضيفا: اعتقد أن واجبا في ظل الوضع الإقليمي هو سرعة إصدار قانون العفو العام.

وطالب النائب محمد هايف بضرورة تعجيل حكم التمييز في قضية دخول المجلس بعد حكم الاستئناف الذي جاء ضد نواب الحاليين وسابقين وشباب كويتي، معتبرا أن دخول المجلس لم يكون بقصد الجريمة، قائلا: من غير المعقول أن تفوق بعض الأحكام بقضية دخول المجلس أحكام المدانين بقضية خلية العبدساني، مؤكدا أن الحل سياسي وليس قضائيا.

من جانبه، قال النائب نايف المرادس: آلمني صدور احكام قاسية اليوم (امس) على الآخرة الشباب والنواب لدخولهم مجلس الأمة للاحتجاج على اوضاع سياسية وفساد وكان بهم لوطنهم ومكتسباتهم الدستورية الدفاع الاساسي لهم ومع ما تمر به المنطقة من ظروف دقيقة وحاجتنا الملحة لطي الصفوف وتقوية الجبهة الداخلية ولصحة صفحة الماضي والبدء بصفحة جديدة للتعاون.

وأضاف المرادس: من هذا المنطلق، نشاهد صاحب السمو والد الجميع بالعفو العام، لاسيما انه لا يختلف احد على حب المحكومين في هذه القضية لو ظنهم واميرهم.

في السياق ذاته، قال النائب د. محمد الحويلة: نتمنى من سمو الأمير حفظه الله ورعاه أن يشمل برعايته الكريمة أبناءه بعفو عام، وأنا بدوري كمشرع وانطلاقا من مسؤوليتي الوطنية سيكون قانون العفو العام أولوية تشريعية لي.

أكد النائب عبدالله فهد أن قضية دخول مجلس الأمة كانت احتجاجا

وعملا سياسيا رمزيا وليس الهدف منه ارتكاب جريمة أو التخريب، وكان الطرف مفاجئا والجو مشحونا بتأكيد وشهادة حرس المجلس، مضيفا: الشباب الوطني هم ذخيرة الوطن والثروة الحقيقية للبلاد ودرعها الحصينة فمن يستحق العقاب هم الفاسدون والمرتشون وناهبو الثروات والإرهابيون الخونة.

وزاد فهد قائلا: بعد صدور الحكم بسجن نواب وناشطين أصبح قانون العفو العام مطلباً شعبياً وضرورة وطنية للتلاحم والتعاوض ووحدة الصف في ظل أوضاع إقليمية ملتهبة.

بينما قالت النائبة صفاء الهاشم: كنت ومازلت ضد اقتحام المجلس وتلقيت الكثير من الطعن والسب والذق حبيبا في العام 2012، لكنني في الوقت نفسه أرفض التشنج بالمدانين وسنظل بانتظار حكم التمييز. مؤكدة على ثقته التامة بالقضاء الكويتي العادل.

وطالب النائب د. عبد الكريم الكندري بضرورة الاستعجال بالإعلان عن التشكيل الحكومي الجديد أو ساقدم استجوابا لسمو رئيس الوزراء، وأكد الكندري أن قانون استقلال القضاء أصبح ضرورة واستحقاقا، بينما قانون العفو العام أصبح واجبا وطنيا.

من جهته، قال النائب احمد الفضل: اتى دور الحديث الآن عن الخير المفرح والحمد لله اول وأخيرا، والحمد لله الذي لا يحمد سواه، فاليوم انتصر القضاء بما أسماه صاحب السمو بالأربعة الأسود الذي أدى فيها قلوب الكويتيين على هذا البلد.

وأشار الفضل: أنا ما جعل هناك حالة شك هو وجودهم خلال هذه السنوات الطويلة دون وجود عقاب لمن قام بمخالفة القانون في اقتحام مجلس الأمة جهارا نهارا وعرض على شاشات التلفزيون والحمد لله انه انقضت هذه المدة حتى لا يدعي احد ان المتهمين لم يأخذوا فرصتهم في الدفاع.

وأضاف: هناك قضاء تغييروا واخذوا مراحل التقاضي وهناك ناس غيرت اقوالها واخذوا فرصتهم وظهر الحق والآن سيدفعون الثمن، وما حصل اليوم سيختلف عن امس سلوكا وشعورا لهذا السلوك الصبغاني المتهور وسيضع له حدا لانه دولة قانون وهذا البلد محكوم، فبه كبير بحكمه، ولو كنا في بلد آخر لحوكموا في نفس اليوم الذي اقتحموا فيه، لكن سيدعون لعدم وجود عدالة ولا حرية تقاض.

وأشار الى انه اليوم سيلجم اي شخص ارع بريد ان يقلب النظام ويستخدم الشباب كوقود لغلته الخبيثة، والحمد لله وآلف مبروك لمقام صاحب السمو ومقام سمو ولي العهد والشعب الكويتي كافة، مشيرا الى ان البلد الذي لا يوجد بها قانون يطبق ما هو بلد ولا يمكن العيش فيه.

وقال الفضل: اليوم نطمئن ونعيش بأمان اكبر بهامش امان اكبر مما كنا نعيشه قبل ساعتين من الحكم، واليوم الكبار والصغار قاعدين يدفعون الثمن، وهكذا نريد الكويت ان تكون لا قبل 8 سنوات من انها متاخرة الا انها يمكن ان يحسنوها داخليا، وهذا تأسيس لمبدأ جديد صيغني في العمل السياسي يجب ان تنتهي، ونبارك للشعب مرة أخرى والحمد لله.



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال استقباله رئيس ديوان المحاسبة بالإناة عادل الصرعاوي وبرفقته رئيسا ديواني المحاسبة في فنلندا والأردن

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس رئيس ديوان المحاسبة بالإناة عادل الصرعاوي يرافقه المدقق العام لمكتب التدقيق الوطني بجمهورية فنلندا تيتي يلي فيكاري ورئيس ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية د. عبد الخرابشة.

وليس مجرد اتهام، ويسؤاله عن تعبير الشغل والنفاذ قال ان هذا التعبير يأتي عندما تكون هناك اعمال شاقة وليست عندنا اعمال شاقة بالكويت.

وقال الهاشم: يعتبر هذا الحكم نهائيا من محكمة الاستئناف وهو واجب النفاذ من القبض أو التسليم وإسقاط العضوية من المجلس بالتصويت عليه، ولحكمة التمييز الإفراج عن المحكوم عليهم بشرط تسليم أنفسهم على الأقل في جلسة «التمييز»، مؤكدا أنه لا حصانة للنواب المدانين حاليا، وعليه يمكن القبض عليهم ابتداء من الآن.

بالاستئناف إلا بعد قيامه بتنفيذ عقوبة الحبس. وردا على موصف أي متهم خارج البلاد ومدى إمكانية الطعن بالتمييز عبر محاميه، أفاد الحمود بأنه يجب على هؤلاء العودة للبلاد وتنفيذ الحكم أولا قبل المطالبة بالغاء الحكم أو إيقاف نفاذه. وتوقع الحمود أن يقوم متهمون بتسليم أنفسهم وحضور أول جلسة والمطالبة خلالها بإيقاف تنفيذ العقوبة لحين الفصل بالتمييز، لافتا إلى أن هناك قضايا أخيرة خسرها طاعنون غيابيا لعدم تنفيذهم حكم الاستئناف حيث تقضي المحكمة بهذه الحالة بعدم قبول الطعن شكلا.

فقد أحد شروط العضوية لا يعني سقوط عضوية النائب تلقائيا إن يستلزم تصويت المجلس على ذلك، ولعل الكندري على رأي سابق للجنة التشريعية بقضية نائب آخر، حيث أكدت وجوب صدور حكم نهائي بات لإسقاط عضويته.

له ذلك بعد انتخابه أو لم يعلم إلا بعد الانتخاب أحال الرئيس الأمر إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لبحثه، وعلى اللجنة أن تستدعي العضو المنكور لسماح أقواله إذا أمكن ذلك على أن تقدم تقريرها في الأمر خلال أسبوعين على الأكثر من إحالته إليها. ويعرض التقرير على المجلس في أول جلسة تالية وللعضو أن يبدي دفاعه كذلك أمام المجلس على أن يغادر الاجتماع عند أخذ الأصوات، ويصدر قرار المجلس في الموضوع في مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ عرض التقرير عليه.

ولا يكون إسقاط العضوية إلا بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس باستثناء العضو المعروض أمره، ويكون التصويت في هذه الحالة بالانمادة بالاسم ويجوز للمجلس أن يقرر جعل التصويت سرية.

أكد الخبير الدستوري د. محمد الفيلي لـ «الأنباء» ان حكم محكمة الاستئناف نافذ وان الحصانة النيابية لا تمنع تنفيذ الأحكام ولكن تمنع فقط الاجراءات الجزائية. وأضاف: اننا بصدد حقيقة قررها القضاء

أكد أستاذ القانون الدستوري في كلية القانون بجامعة الكويت د. هشام الصالح، أن الأحكام الصادرة بقضية اقتحام مجلس الأمة هي جنائية، وعليه يسقط أحد شروط الترشح لعضوية مجلس الأمة وبذلك تسقط عضوية النواب المدانين بشرط تصويت أعضاء مجلس الأمة على إسقاط عضويتهم، متابعا: إننا على اعتاب إجراء انتخابات تكميلية لمجلس الأمة.

أوضح أستاذ القانون العام بجامعة الكويت د. إبراهيم الحمود أن أحكام محكمة الاستئناف نهائية، لا تتضمن قرارات بوقف نفاذها عكس أحكام أول درجة، مشيرا إلى أن الأحكام الصادرة ضد المدانين بقضية دخول المجلس نهائية وباتة، وقال الحمود لـ «الأنباء» إن أي متهم مدان بالحبس سيودع السجن فوراً في حال ضبطه لتنفيذ العقوبة على اعتبار أن الحكم مشمول بالشغل. ولفت إلى أن محكمة التمييز محكمة قانون وليست درجة تقاض، مضيفا أنه على أي متهم مدان يريد اللجوء إلى محكمة التمييز أن ينفذ العقوبة أولا حيث إن محكمة التمييز لا تحاكم أي متهم مدان

قال أستاذ قانون الجزاء في جامعة الكويت د. فيصل الكندري إن عضوية النواب المحكوم عليهم بقضية دخول المجلس قائمة لحين صدور حكم التمييز أو فوات ميعاد الطعن بالتمييز. وأوضح الكندري أنه وفقا للمادة 16 في اللائحة الداخلية لمجلس الأمة فإن

قال المحامي مبارك الحريش انه لا يجوز إسقاط عضوية النائب المدان بجناية أو جنحة مخلة بالشرف والأمانة إلا بعد صدور حكم نهائي بات «حكم محكمة التمييز». وأضاف: لو أسقطت عضوية النائب بعد حكم محكمة الاستئناف، وصدرت براءته فيما بعد عن طريق محكمة التمييز فتكون قد أسقطت العضوية بشكل خاطئ وسيكون هناك اشكال، وسيكون هناك نائب حل محل نائب «عضويته قائمة»، ولم تسقط بعد. ومن المعلوم أن محكمة التمييز قد ألغت كثيرا من أحكام محكمة الاستئناف وحكمت بالبراءة، وزاد بقوله: هناك خطوات نكرتها اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تقرر كيفية إسقاط العضوية وفق المادة 16 من اللائحة، فقد ذكرت «إذا فقد العضو أحد الشروط المنصوص عليها في المادة 82 من الدستور أو في قانون الانتخاب أو فقد أهليته المدنية سواء عرض

الفيلي: الحصانة لا تمنع تنفيذ الأحكام

الصالح: الأحكام الصادرة جنائية وعليه يسقط أحد شروط الترشح للعضوية

الحمود لـ «الأنباء»: حكم «دخول المجلس» بات ونهائي.. وتنفيذ المدانين للعقوبة شرط لنظر تمييزهم

الكندري: عضوية النواب المدانين قائمة لحين صدور حكم التمييز

الحريش: لا يجوز إسقاط عضوية النائب المدان بجناية أو جنحة مخلة بالشرف والأمانة إلا بعد صدور حكم نهائي بات

الغانم يستقبل رئيسي ديواني المحاسبة في فنلندا والأردن

الشتاء أدهء .. مع الشعلة الخضراء

Nice Cube, New York Plaza, Manual Burner, Atlantic

مدفئة Decoflame

- بتصاميم وأحجام مختلفة.. تناسب كل أركان المنزل العصري
- سهل التركيب .. لا تحتاج إلى مدفئة
- يعمل بغاز Bioethanol .. صديق البيئة
- أنوار متميزة .. ترسم مع ديكورات العصرية أجمل اللوحات

Shuwalkh - Canada St - Wara Center
الشيخ - شارع كندا دروي - مركز واره

24922202
97271024

www.greenflamegas.com
www.decoflame.com

DecoFlame_kw

الوعلان: نسجن على بياض وجه النملان: قدر الله وما شاء فعل

قال النائب السابق سالم النملان: قدر الله وما شاء فعل لله الحمد والمنة على كل حال الرأس مرفوع لله الفضل.

نحن بلدنا ولم نرتش ولم نبع أهل الكويت لأجل المصلحة والدرهم شكرا لجميع أهل الكويت.

قال النائب السابق مبارك الوعلان: الحمد لله رب العالمين نسجن على بياض وجه ورؤسنا مرفوعة، فلم

مواد قانونية

دفاعه كذلك أمام المجلس على أن يغادر الاجتماع عند أخذ الأصوات، ويصدر قرار المجلس في الموضوع في مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ عرض التقرير عليه.

ولا يكون إسقاط العضوية إلا بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس باستثناء العضو المعروض أمره، ويكون التصويت في هذه الحالة بالانمادة بالاسم ويجوز للمجلس أن يقرر جعل التصويت سرية.

مادة 16 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة

إذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الأمة قبل نهاية مدته لأي سبب من الأسباب أعلن المجلس ذلك، وعلى رئيس المجلس أن يبلغ رئيس مجلس الوزراء فوراً بهذا الخلو لانتخاب عضو آخر وفقا للمادة 84 من الدستور.

سلفه، وإذا وقع الخلو في خلال ستة الأشهر السابقة على انتهاء الفصل التشريعي للمجلس فلا يجري انتخاب عضو بديل.

إسقاط العضوية

مادة 16 من اللائحة الداخلية:

إذا فقد العضو أحد الشروط المنصوص عليها في المادة 82 من الدستور أو في قانون الانتخاب أو فقد أهليته المدنية سواء عرض له ذلك بعد انتخابه أو لم يعلم إلا بعد الانتخاب أحال الرئيس الأمر إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لبحثه، وعلى اللجنة أن تستدعي العضو المنكور لسماح أقواله إذا أمكن ذلك على أن تقدم تقريرها في الأمر خلال أسبوعين على الأكثر من إحالته إليها.

مادة 84 من الدستور

إذا خلا محل أعضاء مجلس الأمة قبل نهاية مدته، لأي سبب من الأسباب، انتخب بده في خلال شهرين من تاريخ إعلان المجلس هذا الخلو، وتكون مدة العضو الجديد لنهائية مدة

مادة (2) من قانون الانتخاب - يحرم من الانتخاب المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة إلى أن يرد إليه اعتباره.

المادة رقم 82 من الدستور

يشترط في عضو مجلس الأمة: 1- أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية وفقا للقانون. 2- أن تتوافر فيه شروط الناخب وفقا لقانون الانتخاب. 3- ألا تقل سنه يوم الانتخاب عن ثلاثين سنة ميلادية. 4- أن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها.

المادة رقم 84 من الدستور

إذا خلا محل أعضاء مجلس الأمة قبل نهاية مدته، لأي سبب من الأسباب، انتخب بده في خلال شهرين من تاريخ إعلان المجلس هذا الخلو، وتكون مدة العضو الجديد لنهائية مدة